المحكمة الدستورية كضمانة لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر

The Constitutional Court as a guarantee to apply the good governance in Algeria

بن التومي رضا (*) طـالب دكتوراه
مخبر القانون الدستوري والحكـــم الراشد
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميـد بـن بـاديـس-مستغانم الجزائر
ridha.bentoumi.etu@univ-mosta.dz

بوجحفـة رشـيـدة أستـاذ محـاضر أ
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامـعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم الجزائر
rachida.boudjahfa@univ-mosta.dz

تاريخ الارسال: 2022/05/18	**تاريخ القبول:** 2022/10/04	**تاريخ النشر:** 2023/01/15

ملخص :

لا يزال الحديث عن المحكمة الدستورية في أخر محطة عرفتها التجربة الدستورية الجزائرية لسنة 2020 جديدا، كهيئة رقابية مستحدثة في مراحلها الأولي، حيث باتت الغاية من إنشائها ضمان حماية الدستور من التحديات والتهديدات التي تواجهها الدولة نظرا لتفاعل النظام السياسي والبنية الاجتماعية، بالإضافة لحماية الحقوق السياسية و المدنية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن و لا يخفى علينا أن الدستور هو اسمى وأعلى وثيقة قانونية في الدولة، يعاد النظر في آليات وعمل المؤسسات الدستورية بما يتماشي مع الأوضاع الاجتماعية، ومن خلال هذا الدستور وظف المؤسس الدستوري مقاربة الحكم الراشد في صياغة النصوص الدستورية .

وبهذه المؤسسة الرقابية المستحدثة في الدستور يكون المؤسس الدستوري قد ضمنها بنصوص دستورية تحث على ضرورة الامتثال لمبادئ الحكم الراشد والتي تتمثل في الشفافية والحياد والحرية والعدالة والمشاركة والمساءلة في قيادة هذه الهيئة الدستورية لتحقيق الجودة والتميز في أداء المحكمة الدستورية وتعزيز سيادة القانون وتطبيق العدالة وحماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد والحفاظ على الأموال العمومية وترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيزها .

وعليه تأتي هذه الورقة لمقاربة الحكم الراشد بالمحكمة الدستورية المستحدثة في دستور سنة 2020 من خلال كشف ضمانات المحكمة الدستورية لتجسيد مبادئ الحكم الراشد و بناء دولة قوية بمواصفات عالمية يحقق دستورها التنمية الشاملة لمواطنيها .

الكلمات المفتاحية : المحكمة الدستورية، التعديل الدستوري سنة 2020 ،مقاربة، الحكم الراشد.

***المؤلف المرسل** : بن التومي رضا

Abstract:

Talking about the Constitutional Court, at the last stage in the Algerian constitutional experience of 2020, is still new, as a new oversight body in its early stages, as the purpose of its establishment has become to ensure the protection of the Constitution from challenges and threats faced by the state due to the interaction of the political system and the social structure.In addition, to protect political and civil rights, economic and social for the citizen. It is no secret to us that the constitution is the highest legal document in the state. The mechanisms and work of constitutional institutions are reviewed in line with social conditions. Through this constitution, the constitutional founder employed the approach of good governance in formulating constitutional texts. With this oversight institution created in the constitution, the constitutional founder has included it in constitutional texts urging the need to comply with the principles of good governance, which are represented in transparency, impartiality, freedom, justice, participation and accountability in the leadership of this constitutional body to achieve quality and excellence in the performance of the Constitutional Court, strengthening the rule of law, implementing justice, protecting rights and freedoms, and combating Corruption, preserving public funds and consolidating and strengthening the values of democracy.

Keywords: Constitutional Court ; Constitutional adjustment in 2020 ; approach; **good governance**.

مقدمة:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة العديد من التعديلات الدستورية المتتالية كان الهدف منها الإصلاحات السياسية وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الإجراءات الضامنة لحماية الحقوق وتكريس العدالة الاجتماعية، ومسايرة الأوضاع الداخلية والخارجية والاستجابة لتطلعات المجتمع .

فالدولة الديمقراطية اليوم تحتاج إلى دستور من خلال قواعده تحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين فالحكام مطالبون بالوصول إلى السلطة وممارستها وفقا للإطار الذي تحدده أحكام الدستور وأي خروج عن النصوص الدستورية يعد بمثابة انتهاك للدستور ويجعل هذه التصرفات مدفوع بعدم دستوريتها، وفي مقابل ذلك يتمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم التي أقرها الدستور وبهذا يكون المواطنين في منأى من تعدي السلطة الحاكمة. كما يضع الدستور الضمانات اتجاه عدم انتهاك السلطة الحاكمة لحقوقهم التي أقرتها النصوص الدستورية.

و يرتبط الحكم الراشد بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولا يكون هذا الارتباط بين الحكم والدولة إلا في ظل دستور ديمقراطي يحفظ الحقوق الأساسية والحريات العامة ويكرس مبدأ الفصل بين السلطات ويحفظ توازنها ويضمن استقلال السلطة القضائية ويأتي بضمانات لاستئصال جذور الفساد ويحمي المواطنين ويمكنهم من اختيار ممثليهم بحرية، ويضمن عمل المؤسسة الدستورية كما يضمن التزام المؤسسات الحكومية بمتطلبات الحكم الراشد، وبهذا الدستور الديمقراطي تمتد مبادئ الحكم الراشد إلي كل المؤسسات الدستورية، حيث أضحت المحكمة الدستورية اليوم التي استحدثها المؤسس الدستوري في دستور سنة 2020 فضاء لتطبيق و تجسيد مبادئ الحكم الراشد نظرا لإرساء حزمة من النصوص الدستورية التي تؤدي إلى تطبيق مبادئ العدالة والمساواة والمشاركة.

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية : **إلى إي مدي ساهم المؤسس الدستوري في توظيف متطلبات الحكم الراشد في تشكيلة وعمل المحكمة الدستورية في دستور سنة 2020؟**

وللإجابة علي هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية : **إن تحقيق أهداف الحكم الراشد في المحكمة الدستورية يتجسد بالتزام هذه الأخيرة بمحاوره الكبرى.**

حيث تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة برصد وضبط المفاهيم المتعددة للحكم الراشد والمحكمة الدستورية ومعرفة تشكيلة المحكمة الدستورية وطريقة اختيار أعضاءها و مقاربة الحكم الراشد بالمحكمة الدستورية مؤسساتيا ودستوريا ومدي توظيف المؤسس الدستوري لمبادئ الحكم الراشد في النصوص الدستورية في دستور الجزائر2020، وكيف صاغ المؤسس الدستوري مضامين الحكم الراشد ضمن المحكمة الدستور في أخر تعديل دستوري لسنة2020 وستكون هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تقديم دراسة وصفية للظاهرة، وتحديد مفهوم وأبعاد ومؤشرات الحكم الراشد وتشكيلة المحكمة الدستورية المستحدثة في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، و توضيح مقاربة الحكم الراشد للمحكمة الدستورية من منطلق المؤسس الدستوري، بالإضافة إلى توظف المقترب القانوني المؤسسي للبناء الدستوري.

وستكون وفق المحاور التالية :

المحـور الأول : الضبط المفاهيمي للحكم الراشـد .

المحور الثاني : أبعـــاد ومؤشرات الحكم الراشد .

المحور الثالث : تشكيلة وأهمية المحكمة الدستورية في ظل دستور سنة 2020 .

المحـور الرابع : المحـــــكمة الدستورية ضمانة لتجسيد الحكم الراشد .

المحور الأول : الضبط ألمفاهيمي للحكم الراشـد.

لم يتوصل الباحثون والمهتمون إلى تعريف واحد لمفهوم الحكم الراشد good governance وهو من أكثر المفاهيم المتداولة في العقود الأخيرة فقد وجدت العديد من الدراسات في هذا الموضوع حيث ينطلق الباحثون في تعريفهم للحكم الراشد كلا حسب اختصاصه، إلا أن هناك تقارب كبير وتشابه في تعريفاتهم له .

وبادي ذي بدء لابد من التفرقة بين مصطلحي أسلوب الحكم والحكم الراشد، بحيث أنّ أسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، وهي بهذا تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل، أما الحكم الراشد فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين، حقوق الإنسان...الخ[1].

الحكم لغة: ووفقا للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي" حكم " أي بمعنى قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم إذن هو القضاء بين الناس. كما أنه يعني الرحمة والعدل أو المصلحة، وهو أحد معاني الحكمة، كما أنه نقيض الضلال والغي.

الرشد لغة : جاء في القاموس المحيط الرشد بمعنى الاستقامة على طريق الحق وجاءت كلمة رشيد في لسان العرب في أسماء الله تعالى الرشيد وهو الذي ارشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها و الرشد نقيض الغي والضلال، وهو وصف لقول أو فعل يحقق كرامة الإنسان وعزته وفاعليته، والرشد رديف العقل .

الحكم الراشد لغة : الحكم الراشد جاء كترجمة عربية لمصطلح good governance غير أن هذه الأخيرة اختلفت التراجم العربية حولها :الحوكمة الرشيدة، الحكم الجيد، الحكمانية، الحاكمية، الحكومة، الرشادة، واستعملت في سياقات لغوية مختلفة لكونها اجتمعت على مفهوم واحد وهو الحكم الراشد، الحكم الأفضل، الحكم الصالح، الحكم الايجابي، رغم اختلاف المسميات[2].

الحكم الراشد اصطلاحا:

أشار البنك الدولي إلى مفهوم الحكم الراشد بأنَّه الطريقة التي تكون عن طريقها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وحدَّد ثلاثة أبعاد للحكم الرشيد: صورة النظام السياسي (الهياكل والمؤسسات)، وإدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات لاستغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية)، وقدرة الحكومة على تخطيط السياسات المناسبة وتنفيذها [3] .

تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحوكمة "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة موارده الاجتماعية والتنمية الاقتصادية "[4] .

تعريف جان كوومان Jan kooman: " الحكم الراشد هو عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشاد لشؤون الحكم"[5].

ويعرف مورتن بوس(Marten Pouce) الحكم الراشد:"أسلوب الحكم يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تتعامل في المجال العام "وبهذا يصبح الحكم الراشد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطيا وفعالا، ويستند إلى المشاركة والمحاسبة[6].

أما Gary Stocker جيري ستوكر" يرى أن الحكم الراشد هو التداخل والتفاعل الحاصل بين المؤسسات ومختلف الفاعلين والجماعات المستقلة ذاتيا كجماعات المصالح، وبالتالي فقد أصبح عنصر الرشادة يتأتى من خارج بنا الدولة وليس بالضرورة من داخلها، وأصبح اشتراك هذه العناصر غير الرسمية في الحكم وفي اتخاذ القرار هو ما يعطي الشرعية للدولة العصرية شريطة أن تعمل هذه الفواعل فيما بينها بانسجام لتحقيق الصالح العام وليس لشيء آخر، دون أن نهمل حساسية الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه إدارات الحكم المحلي التي من خلالها نصل إلى بناء دولة النظام المؤسساتي"[7].

و يتأسس الحكم الراشد من خلال قيامه على العناصر التالية :

- وجوب وجود منظومة قيم ديمقراطية تعترف بحق المشاركة والتمثيل السياسي ومحاسبة الحكومة.
- احترام مبدأ سمو و سيادة القانون.
- تشجيع وحماية حقوق الإنسان.
- توفير إدارة حكومية حديثة تتمتع بدرجة عالية من التقانة .
- لامركزية السلطة ، والعمل على تفويض المهام والمسؤوليات للمستويات القاعدية .
- استقلالية المجتمع المدني وفاعلية دوره في الحياة المدنية .

وبتالي الحكم الراشد علاقة متكاملة ومتكافئة بين فواعل الحكم الراشد والتي تتجلى من خلال وحدة الرؤية ووحدة الهدف نحو تطوير القدرات المجتمعية وتجسيد التنمية الإنسانية والارتقاء بها عن طريق ترقية حقوق الأفراد و حرياتهم الأساسية[8] .

و يقصد بالحكم الراشد إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعدها المواطنين مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعدونها مؤسسات تعمل على تمكينهم.وينطوي الحكم الراشد أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بصفة عامة[9].

و كما وصف الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى مجلس الأمن أن الحكم الراشد،هو تعزيز الحكم للمساءلة والخضوع للعدالة وسيادة القانون وهو مبدأ يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها مسئولين أمام قوانين صادرة علنا وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير للالتزام بمبادئ سيادة القانون والمساواة أمام القانون والعدل في تطبيق القانون والفصل بين السلطات

والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية[10] .

أن مصطلح الحكم الراشد good Governance قد انتشر في الأدبيات الأخيرة واضحي محورا أساسيا في كافة الندوات والنقاشات الإقليمية والدولية، إلا أنه ما من توافق وإجماع دولي بشأن تعريفه والجدير بالذكر إن الحكم الراشد هو المنسق والمنظم لإدارة شؤون الدولة في جميع الميادين وفقا للمعايير التي يعتمدها المحددة مسبقا وهو بالأساس يهتم بالبعد والمحتوى الديمقراطي للدولة الشرعية التي تشرك العديد من الفواعل في عملية الحكم وصناعة السياسات العامة. كما يشرف على التسيير العقلاني لأجهزة ومؤسسات الدولة، و يراقب مختلف مواردها البشرية والمالية، ويكافح الفساد بكل أشكاله في إطار التعاون المشترك بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في سبيل تحقيق المصلحة العامة و مواجهة التحديات وحل المشكلات التي تواجها الدولة .

المحور الثاني : أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد

تنطلق أبعاد الحكم الراشد من واقع الظواهر الاجتماعية المنتشرة داخل المجتمعات المعاصرة والتي بدورها جعلت من الحكم الراشد ضرورة أساسية وملحة ومطلب جماهيري في تسيير وإدارة شؤون الدولة الديمقراطية، و كبديل اقترحته المؤسسات الدولة وفق فلسفة سياسية عالمية تضمن لهذه المؤسسات عملا مشترك معها، كما يخضع هذا العمل للمعايير والمؤشرات العالمية في إرساء دعائم حكم راشد يضمن ويحافظ على استمرارية العمل المشترك داخليا وخارجيا حيث تتجلى أبعاد الحكم الراشد من الواقع المؤسسي و السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

أولا: أبعاد الحكم الراشد:

1- البعد السياسي: "يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.فسلطة يجب أن تكون قائمة على تمثيل حقيقي للشعب، ومن هنا أن القالب المناسب لهذا التمثيل هو الديمقراطية أين يسمح النظام السياسي بالتداول السلمي على السلطة، أي السماح لجميع القوى السياسية بالمشاركة في عملية الإصلاح والتغيير، ومن جهة اجتماعية أعمق السماح للأجيال بالتداول على السلطة ومن ثمرات هذا التداول انه يسمح للمسيرين بالاجتهاد في تحسين أدائهم والالتزام بالشفافية لنيل ثقة الناخبين، وبالنسبة للمعارضين إظهار

النقائص باعتماد وسائل المحاسبة والمساءلة المتعددة وثم جملة من المحددات الواجب توفرها من خلال هذا البعد وهي.

- تعتبر الانتخابات البعد الإجرائي للديمقراطية، والية لمشاركة الأفراد في العملية السياسية.
- تقاس الممارسة الفعلية للسلطة من خلال مستوى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.
- دولة القانون تفرض احترام حقوق مواطنينا ومع وجود سلطة قضائية مستقلة.
- وجود صحافة مستقلة لها القدرة في تشكيل الرأي العام.
- وجود هيئات برلمانية منتخبة تتمتع بسلطة مراقبة الهيئة التنفيذية"[11] .

2- البعد التقني المؤسساتي: يرتبط هذا البعد بعمل المؤسسات الدستورية و طريقة إدارتهم للشأن العام الوطني والمحلي بتفعيل الديمقراطية التشاركية في تسير شؤون الدولة. مع ضرورة إشراك الجهات الرسمية والغير الرسمية في صنع السياسات العامة التي تخدم المصلحة العامة مع الصهر على عدم تبديد المال العام وفرض رقابة داخلة وخارجية ومكافحة الفساد بكل أنواعه من اجل الوصول إلى جودة المؤسسات الدستورية مع العمل على جعل هذه الأخيرة تعمل بكفاءة وتقنية عالية .

3-البعد الاجتماعي :يركز هذا البعد على وجوب فهم فلسفة الحكم الراشد من الجانب الاجتماعي الذي يظهر في نقاط مهمة تخص المواطن والدولة تحرص هذه الأخيرة بتجسيد نقاطه في نصوص الدستور مع مراعاة الخصوصيات القومية نظرا للأهمية البالغة لها و حماية الهوية القومية و الثقافية و نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفسح المجال لممارسة الحريات من خلال دستور ديمقراطي تشاركي مع العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية الوطنية والانفتاح على العالم الخارجي، وبناء نظام اجتماعي يعزز العادل والمساواة الاجتماعية ويحفظ الأمن والاستقرار بهدف تحسين حياة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة والرفاهية.

4-البعد الإداري: الذي يتعلَّق بعمل الإدارة وكفاءتها وفاعليتها ودرجة الأداء الوظيفي لدى رجال الدولة داخل مؤسسات الدستورية ودرجة الرقابة، ويركِّز على مقوِّمات الإدارة الناجحة، ونظراً لأهمية البعد الإداري، تُعدُّ فعالية الحكومة أحد الأبعاد العالمية للحكومة.

5-البعد الاقتصادي: يرتبط بالمنظمات المالية الدولية- كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي- ويختص هذا البعد بالتنمية الاقتصادية،كما يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدول والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاخري ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع،كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع

المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في الموطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الاخري من زاوية ثانية[12] .

ثانيا: مؤشرات الحكم الرشيد .

كان لابد من معرفة أهم المؤشرات التي تتيح للدولة الوصول إلى الحكم الراشد مع إمكانية قياس درجة الحكم الراشد في إي دولة، و تظهر مقاربة الحكم الراشد في المؤشرات التي تضبط المفهوم في أسمى قانون في الدولة وهو الدستور الذي يجسد الحكم الراشد في مؤسساته الدستورية، وينفذ مبادئه، وبهذا تكون مبادئ الحكم الراشد محورا هاما تؤثر وتتأثر بها المؤسسات الدستورية في إنشائها وطريقة تسيرها وتتأثر بالخروق التي تصيب هذه المبادئ والتي تعود بالسلب على النظام السياسي القائم وتحدث الفوضى داخل النظام السياسي مما يتسبب في انتشار الفساد الإداري والمالي وتفشي الظواهر السلبية في المجتمع على جميع المستويات .

يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن الحكم الراشد يتميز بمجموعة من الخصائص و قد حددها بتسع (09) خصائص وهي كالتالي:

أ-المشاركة (Participation):

تعتبر الحجر الأساس في الحكم الراشد و تعني العملية التي تتم فيها إتاحة الفرصة أمام الجميع في المشاركة السياسية وصنع السياسات العامة . و علي جميع المواطنين العمل جنبا إلى جنب مع الجهات الحكومية، و وجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتعد المشاركة مطلبا ديمقراطيا في تجسيد الحكم الراشد وهذا من اجل زيادة فعالية الأداء في المؤسسات السياسية .

ب-حكم القانون (Rule of Law):

يقصد به أن يسود القانون على الجميع دون استثناء بعيدا عن كل الأهواء والميول. مبدأ يرمي إلى إخضاع أفراد المجتمع السياسي، سواء أكانوا قادة أم أفرادا لمجموعة من المبادئ العادلة (القوانين) واعتماد جهاز تنفيذي وقضائي لتطبيق هذه المبادئ بصورة نزيهة . ويوصف حكم القانون بعناصره الأساسية والمتمثلة في نظام عدالة نافذ ونزيه منصف وحكومة تمثيلية، كما يقصد به وجود بنية قانونية مستقرة ،ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء

ج-الشفافية (Transparency):

إن الشفافية هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وهي مطلب ضروري من اجل وضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي الثقة،وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد،ولا تتحقق الشفافية إلا بإعطاء المواطن الحق في تقديم الاعتراض،والطعون أمام الجهات المعنية أو الجهات القضائية،مع الإفصاح عن وتعني الشفافية كذلك التدفق الحر للمعلومات وتبسيط إجراءات الوصول إليها للجميع وعلى كافة المستويات ونشر التقارير الدورية ، مع ضمان انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها، وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تسهل وصول المعلومات ومختلف منابعها إلى المواطنين، والسعي إلى تمكينهم من فهم آليات صنع القرار في الدولة، فالشفافية كظاهرة تشير إلى تقاسم وتداول المعلومات والتصرف من خلالها بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حولها، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، بالإضافة إلى قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين[14] .

د-الاستجابة (Responsiveness):

وهي نزوع المؤسسات والقرارات لخدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.

هـ-اتجاه الإجماع (Consensus Orientation):

الحكم الجيد يسعى إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول أفضلها.

و-العدالة (Equity):

يتطلب الحكم الراشد وجود هياكل قانونية تصهر على حماية حقوق الإنسان والوقوف على الانتهاكات ومعاقبة كل شخص ينتهك القانون، كما يتطلب وجود نظام عادل في التوزيع،كل الأفراد متساوون في الفرص لتحسين أحوالهم وأوضاعهم المعيشية.

ز-الكفاءة والفعالية (Effectiveness, Efficiznc):

الكفاءة من منظور الحكم الراشد، يقصد بها الاستخدام الأمثل و الأفضل للموارد المتوفرة من اجل تحقيق المصلحة العامة .

ح-المساءلة (Accountability):

أي أن كل صناع القرار خاضعون للمساءلة من قبل الجهات الرقابية التي لها صلاحيات الرقابة وتعد المساءلة من المكونات الأساسية للحكم الراشد وتعني تقديم الحساب عن التصرفات أمام الجهات الرقابية وبتالي فان المسالة تحد من انتشار الفساد الإداري في جميع مؤسسات الدولة و يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها خطوط واضحة وفعالة

للمساءلة القانونية، السياسية، المالية والإدارية، ولضمان المحاسبة المالية والقانونية والسياسية والإدارية للجهات المختلفة المقدمة للخدمات سواء كان القطاع الحكومي، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

ط-الرؤية الإستراتيجية (Strategic Vision):

امتلاك آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد [15].

كما خص البنك الدولي في دراسة حديثة للحكم الراشد ، على مستوى 230دولة،تم تحديد ستة خصائص أساسية،من قبل الفقيه دانيال كوفمان Daniel Kaufmann، وزملائه(Massimo Mastruzzi . Aart Kraay) من البنك الدولي، تتمثل في : المشاركة، والاستقرار السياسي،وفعالية الحكومة،سلطة القانون،وجودة التشريع،ومراقبة الفساد.[16]

المحور الثالث : تشكيلة وأهمية المحكمة الدستورية في ظل دستور سنة 2020

استحدث المؤسس الدستوري في تعديله لدستور سنة 2020 في الباب الأول من الفصل الرابع من هذا الدستور محكمة دستورية منتخبة بدل من مجلس دستوري يعين أعضاءه حيث للمحكمة الدستورية كامل الحرية والسلطة في اتخاذ قراراتها وبعيدة عن المؤثرات السياسية بدلا من المجلس الدستوري و لقد اخضع المؤسس الدستوري طريقة اختيار أعضائها و عمل المحكمة إلى دعائم الديمقراطية وبهذا يكون المؤسس الدستوري قد اقر في دستور سنة 2020 محكمة دستورية كمؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور تعمل على ضبط سير ونشاط المؤسسات الدستورية وتحفظ الحقوق والحريات الأساسية،وتكرس سيادة القانون.

تتشكل المحكمة الدستورية من اثني عشر عضو، أربعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة الدستورية وعضو واحد منتخب من بين أعضاء المحكمة العليا وعضو منتخب من طرف أعضاء مجلس الدولة و ستة أعضاء ينتخبون بالاقتراع من

أساتذة القانون الدستوري، وقبل مباشرة التشكيلة لمهامهما وعملها الدستوري وجب على تشكيلتها تأدية اليمين أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا، مع التزام أعضائها بممارسة الوظيفة بنزاهة وحياد وحفظ سرية المداولات، وبهذه القيادة يكون المؤسس الدستوري قد وظف أهم مبادئ الحكم الراشد من اجل تحقيق الأهداف الدستورية المختلفة ونشر ثقافة الحكم الراشد داخل المحكمة الدستورية. وألزم الدستور هذه القيادة المنتخبة والمعينة بالتزامهم بالقيم السمحة التي تتجلى في الصدق والأمانة والعدل والالتزام بنصوص الدستورية و بالقانون والعمل على حث الآخرين داخل المؤسسات الدستورية بضرورة التمسك بمبادئ الحكم الراشد في العمل لاعتبارهم نخبة المجتمع، كما تخضع هذه القيادة لتأدية اليمين أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا لضمان أسس الحكم الراشد والتي تتمثل في النزاهة والأمانة والشفافية والتمسك بالقيم والالتزام بالقانون وعدم استغلال معلومات وموارد القطاع العام وحفظ السر المهني أثناء تأديتهم لمهامهم الدستورية بأمانة .

من خلال تركيبة المحكمة الدستورية يتضح أن المؤسس الدستوري وضع قيود في اكتساب عضوية في المحكمة الدستورية بالنسبة للمنتخبين أو المعينين، والتي تتمثل في شرط الكفاءة العلمية والخبرة والتخصص في القانون الدستوري لنيل العضوية وكان الهدف من ذلك ضمان استقلاليتها وفاعليتها في أداء مهامها الشاقة، كما تدخل المؤسس الدستوري بإدراج شرط السن المحدد ب50سنة كاملة لقبول الترشح لمنصب عضو بالمحكمة الدستورية. والذي ورد في نص المادة 187 من دستور سنة 2020. ولقد خص بالذكر المرسوم الرئاسي رقم 21-304 المؤرخ في 04 أوت 2021 [17] الذي يحدد طريقة وشروط انتخاب أعضائها الست بالنسبة لأساتذة القانون الدستور .

ومن بين مستجدات المادة 187 من التعديل الدستوري شرط بلوغ السن خمسين سنة كاملة يوم انتخابه او تعينه،والتمتع بالخبرة في القانون لا تقل عن عشرين سنة واستفاد من تكوين في القانون الدستوري، و التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وألا يكون المرشح لهذا المنصب محكوما عليه بعقوبات سالبة للحرية، والمقصود بها تلك الحقوق اللصيقة بالمواطن كحق الانتخاب والترشح وعدم وجود مانع، واستحدث المؤسس الدستوري شرط عدم الانتماء للأحزاب السياسية ضمانا لاستقلالية المحكمة الدستورية وإبعاد أعضائها عن كل الضغوط الحزبية [18]

و تكمن أهمية المحكمة الدستورية لما أوكلت لها من مهام دستورية تتمثل فيما يلي :

- ضمان احترام الدستور.

- ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية .
- تكريس وترسيخ مبدأ سيادة القانون و الديمقراطية .
- تفسير الأحكام الدستورية ودرء الشبهات والتفسيرات على النصوص الدستورية .
- حماية الحقوق والحريات الأساسية المضمونة دستوريا من إي انتهاك لها من قبل القوانين الداخلية أو أي جهات أخرى .
- كما تتضمن المحكمة الدستورية هيئة رقابية .

المحور الرابع : المحكمة الدستورية ضمانة لتجسيد الحكم الراشد

في قراءة للدستور الجزائري الجديد الصادر بالجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخ في :2020/12/30 [19]اهتم المؤسس الدستوري من خلال وضعه للنصوص الدستورية التي تحكم المحكمة الدستورية بمنطلقات الحكم الراشد نظرا لمقاصده وما يضمنه من تحقيق للعدالة وترسيخ للشفافية والمشاركة وسيادة القانون وتفعيل الرقابة والمساءلة والاستقلالية من اجل الوصول إلى دولة ديمقراطية تنموية تضع دستور جيد يوفر بيئة تحتية تشريعية وإدارية وسياسية وقضائية كافية. دولة تقوم على المشاركة السياسية و المراقبة و المحاسبة وعلى التنمية.

كما عمل المؤسس الدستوري علي تزويد هذه الهيئة بجميع الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية للتسيير و أعطى مناخ جيدا لعمل أعضاء المحكمة الدستورية بعيدة على الضغوط الداخلية والخارجية. لتحقيق المصلحة العامة و أخلقة الحياة العامة وصولا إلي تنمية شاملة، وليس خفيا أن المحكمة الدستورية عمادها العنصر البشري، فهو الذي يشكلها ويسهر على تعزيز سيادة القانون و تقدمها وترسيخ أسس الحكم الراشد في أداء وظائفهم الدستورية .

و اتجه المؤسس الدستوري في بلدنا الجزائر من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 باستحداثه للمحكمة الدستورية التي اعتبرها هيئة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور ويرجع ذلك للاختصاصات المنوط بها وفي مقدمتها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة بهدف حماية و ضمان التزام باقي السلطات الأخرى بأحكام الدستور، و وظف المحكمة الدستورية كمؤسسة مستقلة تخضع في تشكيلها وعملها لمبادئ الحكم الراشد فيما يخص معاييره التي تتمثل في الشفافية و المساءلة وسيادة واحترام القانون والمشاركة والاستجابة و الاستقلالية لهذه المبادئ العالمية .بالإضافة إلى التزامات المحكمة الدستورية بضمانة الحياد والاستقلال حتى تكون الرقابة التي تمارسها فعالة وتحترم الدستور وتصون

الحقوق والحريات، وتعتبر قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية والإدارية والقضائية، نافذة بأثر مباشر من تاريخ صدورها وفقا لنص المادة198 [20] من التعديل الدستوري لسنة 2020، وبتالي تكون المحكمة الدستورية حامية الدستور .

و نص المؤسس الدستوري في المادة 185من دستور سنة 2020 [21]، أن المحكمة الدستورية مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور. وهذا يعني ضمان استقلالها المالي والإداري و حياد أعضائها المنتخبين الأكفاء، الذين لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية، و يعتبرون نخبة المجتمع ولهم خبرة في المجال الدستوري.

وضع المؤسس الدستوري ضمانات لاستقلالية المحكمة الدستورية من خلال تشكيلتها وشروط العضوية فيها مما جعلها تستجيب لمبادئ الحكم الراشد وهذا ما ورد في المادة 186 دستور 2020[22]على أن المحكمة الدستورية تتشكل من اثني عشر عضوا أربعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية عضو منتخب من المحكمة العليا عضو منتخب من مجلس الدولة ستة أعضاء يتم انتخابهم من أساتذة القانون الدستوري، وهذا من اجل ضمان استقلالية هذه الهيئة في حماية الدستور وجعل هذه التشكيلة ذات اختصاص وكفاءة عالية جدا وخبرة كبيرة في مناقشة المواد الدستورية باعتبار أن الدستور أسمى قانون في الدولة وجب حمايته بتشكيلة قوية وكوادر مؤهلة ومدربة قادرة على هذه المهمة الشاقة تسهر على تطبيق النصوص الدستورية وتقديم الإصلاحات المستقبلية وتقوم عمل السلطات الأخرى وتصحح أخطائها وتراقبها في تفسير النصوص الدستورية ولها رؤية مستقبلية للنصوص الدستورية .

كما أن طريقة الانتخاب في اختيار أعضاء المحكمة الدستورية يعطي ضمانة لعمل هذه الهيئة الدستورية ويكرس مبدأ الديمقراطية في اختيار أعضائها و بمقاربة مبادئ الحكم الراشد بالمحكمة الدستورية تظهر أن هذه الهيئة الدستورية توظف عنصر المشاركة والانتخاب والرقابة وسيادة القانون والشفافية في عملها وطريقة اختيار أعضائها .

و كما يلاحظ من خلال القراءة الأولية للمادة 186 من دستور 2020. أن المؤسس الدستوري قد غلب أسلوب الانتخاب في طريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية على أسلوب التعين من قبل رئيس الجمهورية، وهذا بجعله عدد المنتخبين ثمانية والمعينين بأربعة لمنح استقلالية للمحكمة الدستورية في عملها وجعل أعضائها يشعرون بضمانة كبيرة في ممارسة مهامهم الدستورية .

الخاتمة:

لاشك أن المؤسس الدستوري في آخر تعديل للدستور الجزائري لسنة 2020، أنشئ محكمة دستورية وبمقاربة الحكم الراشد نجد أن المؤسس الدستوري حرص علي دعم هذه المبادئ وعمل علي تطبيقها داخل المورد البشري للمحكمة الدستورية ورفع مستوى الأداء المؤسسي بالتشكيلة القيادة للمحكمة الدستورية، وهذا من اجل تعزيز ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها الدستورية للوصول إلى أهداف رئيسية من بينها رضا المواطن عن الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة المختلفة، وتفعيل مبدأ الرقابة والنزاهة والشفافية والعدل في استخدام السلطة والالتزام بالقوانين والتعليمات الوزارية مع تطبيق مبدأ التكافؤ في الفرص بين المواطنين في الالتحاق بالمناصب العليا في كل مؤسسات الدولة، ومحاسبة كل من أساء استخدام وظيفته أمام الجهات القضائية، بالإضافة لتحقيق الأهداف الوطنية والإستراتيجية والحفاظ على الأموال العمومية من التبديد والاختلاس بهدف الوصول للتنمية .

الاقتراحات

1- وخلاصة القول بعد دراستنا للعلاقة بين المحكمة الدستورية والحكم الراشد يتضح لنا أن مصطلح الحكم الراشد يعبر على فكرة القيادة في جميع مؤسسات الدولة في القطاع العام والخاص، وكما يظهر جليا في التشكيلة القوية للمحكمة الدستورية التي اقرها المؤسس الدستوري والتي كان الهدف من هذه التشكيلة حماية الدستور و حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة وضمانها، ومنع تقييد هذه الحقوق والحريات والضمانات إلا بموجب القوانين.وبتالي وجب توظيف مبادئ الحكم الراشد في جميع المؤسسات الدستورية في التعديلات الدستورية القادمة.

2- ضرورة إعادة النظر في طريقة اختيار الأربع أعضاء المعينين من طرف رئيس الجمهورية، وإلغاء طريقة التعيين من قبل رئيس الجمهورية وجعل تشكيلة المحكمة الدستورية كلها تخضع لمعايير الحكم الراشد من خلال الكفاءة وفعالية ومشاركة والاختيار والالتزام بالأسلوب الديمقراطي في اختيار أعضائها .

3- العمل على تفعيل الأسلوب الديمقراطي في طريقة اختيار رئيس المحكمة الدستورية وهذا من خلال حق الانتخاب والترشح لأعضائها الراغبين لمنصب رئيس المحكمة الدستورية ويتم التصويت عليه بشكل نزيه وعادل وهو من أعلى مستويات المشاركة.

4- كما أن الحكم الراشد يعبر على الإصلاح الحقيقي والعميق والمستمر لمؤسسات الدولة لمجابهة التحديات والمشاكل الداخلية والخارجية ومواكبة التطورات الراهنة لهذا وجب على

المؤسس الدستوري إدخال المزيد من الإصلاحات الدستورية فيما يخص إعطاء الحصانة والضمانات لتشكيلة المحكمة الدستورية وتوسيع الصلاحيات وتحديدها بشكل مسبق و السماح لها بالتدخل و الرقابة بشكل تلقائي وتعزيز وتطوير المحكمة الدستورية .

5- ينتج عن توظيف دعائم الحكم الراشد داخل المؤسسات العامة و القطاع الخاصة مؤسسات أكثر قوة وصلابة ومسؤولية في التسيير، لخدمة الصالح العام من اجل شق طريق التنمية، لهذا بما أن المحكمة الدستورية كهيئة رقابية تراقب جميع المؤسسات الدستورية، لابد على هذه الأخيرة أن تساهم في ترقية الحكم الراشد في جميع المؤسسات الدستورية.

التهميش

[1] ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014،ص20.

[2] نعيمة صادقي، دور القيادة السياسية التركية في تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة،طبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر ،2021،ص36.

[3] احمد خضير حسين، التزام المؤسسات الحكومية في العراق بمتطلبات الحكم الرشيد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص4.

[4] نعيمة صادقي، مرجع سابق،ص40.

[5] سامح فوزي، الحوكمة سلسلة مفاهيم، القاهرة الجديدة، العدد10، أكتوبر2005، ص37.

[6] ايدر غنيات، سامي بخوش،الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال إفريقيا:الأبعاد والآليات التشاركية، الأصالة للنشر، الجزائر،2021 ص16،17.

[7] ابرادشة فريد ، مرجع سابق،ص36.

[8] يوسف ازروال ، يوسف ازروال ،الحكم الراشد في الجزائر الأسس النظرية وأدوات التجسيد ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية ، ص91.

[9] احمد غزال، الإدارة الرشيدة في الوطن العربي،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، المجلد6، العدد02، ديسمبر2021، ص1463.

[10] تقرير الأمين العام، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، الأمم المتحدة، مجلس الأمن،s/2004/616 ، ص5، ص6.

[11]- ايدر غنيات، مرجع سابق، ص18،19.

[12]-ايدر غنيات، مرجع سابق، ص19.

[13]- يوسف ازروال ،مرجع سابق،ص142.

[14]- ابرادشة فريد،مرجع سابق،ص69 .

[15]- "Houvernance and Sustainable human develepment", (UNDP: ،– UNDP document policy 1994), P:3 - voir: http://magnet.undp.org/policy/default.htm

[16]-سعايدية حورية، تطور مسار الحكامة في الجزائر بين الاليات القانونية والمحطات العلمية(2016-1999)،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،العدد الخامس، جوان 2016،ص61.

[17]-الجريدة الرسمية، العدد60،الصادرة 2021/08/05،ص05.

[18]عطاالله فشار، الدساتير الجزائرية وتعديلاتها1963-2020، الطبعة الأولى،ألفا للوثائق، عمان الأردن،2021 ،ص337.

[19]- الدستور الجزائري الجديد الجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخة في : 2020/12/30.

[20]– عطاالله فشار،مرجع سابق،المادة198 الفقرة 05، ص339.

[21]- عطاالله فشار،مرجع سابق،المادة 185، ص337.

[22]- عطاالله فشار،مرجع سابق،المادة 186،ص337.